الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

رأس المال البشري

وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلّحين

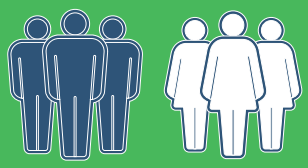

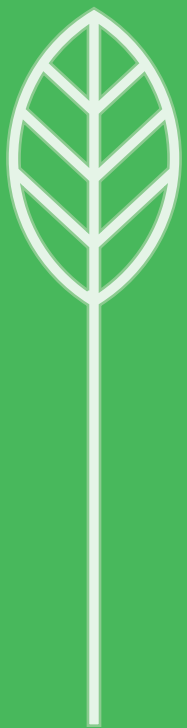

© 2021 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها. كما لا تمثل بالضرورة رأي الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ أو الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

ملاحظة

أعدت هذه الدراسة (رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلّحين) ضمن إطار مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا، الممول من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). وقد نُفذ المشروع بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). يهدف هذا المشروع إلى توفير منصة للّيبيين على المستويين الوطني ودون الوطني لمناقشة وتطوير رؤية اجتماعية واقتصادية لليبيا[1]، بالإضافة إلى مناقشة الخيارات السياساتية ذات الصلة والتي يحتاج الليبيون إلى تبنّيها لدعم تلك الرؤية وتعزيزها. كما تتناول المنصة التحديات الهيكلية المتمثلة في صياغة عقد اجتماعي جديد وإضفاء الطابع المؤسسي على الدولة وتعزيز إطار التنمية المستدامة للبلاد.

تشكل هذه الدراسة جزءاً من مجموعة الخيارات السياساتية (ثماني دراسات)[2] المرتبطة بوثيقة الرؤية المشار إليها، والتي قامت الإسكوا بإعدادها بالتعاون مع مجموعة خبراء ليبيين. من شأن هذه الدراسات المساهمة في تنفيذ الرؤية ومعالجة التحديات وتسهيل عملية رسم سياسات واستراتيجيات تأخذ في الحسبان الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية للرؤية.

---

1 رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات.

2 عناوين هذه الدراسات:

1. نحو هوية وطنية جامعة في ظلّ دولة العدالة المواطنية.
2. منظومة الحماية الاجتماعية.
3. **رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلّحين.**
4. دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي.
5. تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا: دور مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الشاملة في إرساء منظومة مجتمعيّة عادلة، وقضاء نزيه ومستقل، وأمن إنسانيّ مستدام.
6. ترميم الثقة وإجراء المصالحات: الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي.
7. بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي.
8. آليّات الإصلاح والتعافي الاقتصادي.

ملخّص تنفيذي

ظلّ اقتصاد ليبيا اقتصاداً غير متنوّع يعتمد على النفط كمورد رئيسي يستند إليه الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدّى إلى ضيق الخيارات المتاحة أمام الشباب وقوى العمل، وساهم في تقليص التنوّع في رأس المال البشري. والحال هذه، فقد واجه القطاع الخاصّ بدوره معضلاتٍ مستمرّةً حالت دون نموّه.

لعلّ التطوّر الأهمّ المتعلّق برأس المال البشري والذي تحقّق خلال المرحلة الانتقاليّة هو اكتمال نشوء نخبة شبابية معنيّة بالشأن العام. وتتكوّن هذه النخبة من خبراء وخبيرات وناشطين وناشطات من مختلف الأجيال العمريّة. وقد ركّزت هذه النخبة على مجموعة من القضايا الملحّة في الوضع الليبيّ الراهن، وأهمّها قضايا الحرّيات، ومواجهة الفقر، وتأمين العمل اللائق، وتمكين المرأة، وبناء الدولة. وشهدت المرحلة الانتقالية أيضاً نموّاً في ريادة الأعمال والتدريب والتأهيل، لكنّ وصول النساء إلى التمويل كان أقلّ من وصول الرجال. كما شهدت المرحلة نفسها ظاهرة انخراط أعداد كبيرة من الشباب في العمل المسلّح بهدف الحصول على دخلٍ مناسب، ونتيجة التأثُّر بخطاب عنفيّ متطرّف. وللنزاع المسلّح الدائر في ليبيا تداعيات وخيمة على رأس المال البشري في ما يتعلّق بعملية بناء الأمة وبناء الدولة. بالنسبة إلى بناء الأمة، أدّى النزاع إلى ترك قطاعات واسعة من الشباب التعليمَ والعملَ المهني للانخراط في العمل المسلّح والقتال لسنوات متواصلة.

لذا يجب تضافر الجهود لنزع السلاح من أيدي هؤلاء الشباب وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع. وتُعتبر إعادة الدمج عملية طويلة الأمد هدفها ضمان نزع السلاح الدائم واستمرار السلام.

إنّ إصلاح منظومة رأس المال البشري يستلزم تخطيطاً كلّيّاً يضع موضوع رأس المال البشري في صدارة الأولويات. ويجب أن يكون تنويع الاقتصاد من أهداف هذا المسعى أيضاً، وذلك من أجل تنويع مصادر الدخل وتنمية الاقتصاد. إنّ الحاجة ماسّة إلى إصلاح منظومة رأس المال البشري، لا سيّما على صعيد إصلاح التشريعات (تشريعات العمل والحق في العمل)، وضبط آليّة التعيينات في الدولة، وربط العمل في القطاع العام بالإنتاجية والتحفيز، وتقليلِ عدد الموظّفين الذين يتمّ تعيينهم بالمحاصصة. وينبغي أيضاً وضع آليات الحماية الاجتماعية موضع التنفيذ، وذلك لحماية العامل في القطاع العام والقطاع الخاصّ. ويجدر بالدولة وضع تصوّرات مناسبة بهدف إنعاش الاقتصاد المحلّي، وإنجاز الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز نظام التعليم القائم على الابتكار وبناء القدرات، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الريادية. كلّ ذلك يمكن أن يتحقّق بوجود رؤية موحّدة كاملة قائمةٍ على تصوّر اقتصادي اجتماعي متكامِل وقادرةٍ على صياغة استراتيجية مدروسة لتمكين الشباب والمرأة ودمجهم في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

مقدمة ونبذة تاريخية

يؤدي رأس المال البشري دوراً حيويّاً في تحقيق التنمية، كما أنّ قوة الاقتصاد تُقاس اليوم بنوعيّة الموارد البشرية وكفاءتها وحُسن استخدامها، وهو ما دفع بالعديد من الدول إلى توجيه الاهتمام نحو رأس المال البشري. وتمثّل تنمية رأس المال البشري عنصراً أساسيّاً من عناصر الإصلاح الاقتصادي الاجتماعي الذي تحتاجه ليبيا خلال المرحلة الانتقالية التي بدأت منذ عام 2011. وفي ما يلي، نستعرض أهمّ الجوانب المتعلّقة برأس المال البشري في ليبيا.

التركيبة السكّانية والتحدّي الديمغرافي

عدد سكان ليبيا 6.3 مليون نسمة

انخفض النموّ السكاني من 2.17 في المائة في عام 2007 إلى 1.06 في المائة في عام 2018

يقدّر عدد سكان ليبيا بـ 6.3 مليون نسمة، 90 في المائة منهم يعيشون في 10 في المائة فقط من مساحة الأراضي الساحلية. وتبلغ الكثافة السكانيّة حوالي 50 شخصاً في الكيلومتر المربّع الواحد في المنطقتَين الشماليتَين في طرابلس وبرقة، ولكنّها تنخفض إلى أقلّ من شخص واحد لكلّ كيلومتر مربّع في أماكن أخرى. يشكّل سكان المناطق الحضرية نحو 80.1 في المائة من مجموع السكّان بحسب تقديرات عام 2018. وتستحوذ طرابلس على 1.158 مليون نسمة من هذا المجموع، فيما تحتلّ بنغازي المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بنحو 801 ألف نسمة، تليها بفارق ضئيل مصراتة بنحو 799 ألف نسمة.

انخفض النموّ السكاني من نموٍّ سنوي بلغ نسبة 2.17 في المائة في عام 2007 إلى 1.06 في المائة في عام 2018. ويرجع ذلك إلى عدّة أسباب، أهمّها العزوف عن الزواج نتيجة غلاء المعيشة وتدنّي الأجور والمرتّبات وارتفاع نفقات الزواج وعدم توفر السكّن، ناهيك عن الخسائر في الأرواح جرّاء الحروب الدائرة منذ عام 2011. إنّ جلّ المفقودين في هذه الحروب هم من فئة الشباب، وهو ما يُتوقّع أن ينعكس على النمو السكاني المستقبلي في ليبيا.

ألف- الشباب

يمثّل الشباب الليبي 50 في المائة من السكّان الحاليّين، و43 في المائة من القوى العاملة. وتُعتبر فئة الشباب في ليبيا الأكثر تعليماً واستجابة للحداثة والتطور. وتصل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة والذين لا يحوزون أيّ مؤهل علمي إلى 12.7 في المائة، أمّا الحاصلون على الشهادة الثانوية فيمثّلون 77.3 في المائة من هذه الفئة العمريّة. ولكن، يعتبر الشباب الفئة الأكثر عرضة للبطالة والأقلّ انخراطاً في العمل الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، فهم الأقلّ تمثيلاً على مستوى اتّخاذ القرار، ولا تزال مشاركتهم في المؤسّسات المدنية والسياسية في أدنى مستوياتها.

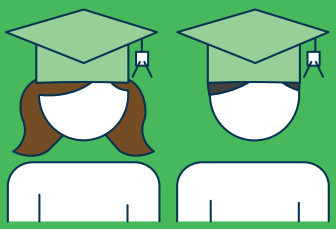

خلال المرحلة الانتقالية، برزت ظاهرة انخراط أعداد كبيرة من الشباب في العمل المسلّح. وقد تضافرت عدّة عوامل تسبّبت بهذه المشكلة، وأبرزها محاولة الحصول على دخل في ظلّ أوضاع اقتصاديّة صعبة تفاقمت حدّتها مع تطوّر النزاع. كما يُعدُّ التأثُّر بخطاب التطرّف عاملاً رئيسياً أدّى إلى انخراط نسبة كبيرة من الشباب في العمل المسلّح.

لعلّ التطوّر الأهمّ المتعلّق برأس المال البشري والذي تحقّق خلال المرحلة الانتقاليّة هو اكتمال نشوء نخبة شبابية معنيّة بالشأن العام وحاضرة وفاعلة على أكثر من صعيد. وتتكوّن هذه النخبة من خبراء وخبيرات وناشطين وناشطات من مختلف الأجيال العمريّة. وقد ركّزت هذه النخبة على مجموعة من القضايا الملحّة في الوضع الليبيّ الراهن، وأهمّها قضايا الحرّيات، ومواجهة الفقر، وتأمين العمل اللائق، وتمكين المرأة، وبناء الدولة. وتخصّص أفرادها في قضايا تمكين المرأة، وفي تعميم منظور النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. وقد برز دور هذه النخبة من خلال تأسيس عدد كبير من منصّات المجتمع المدني وإطلاق عدد كبير من المبادرات المؤثّرة. كما أنّه تمّ تعيين عدد من هؤلاء الشباب في المؤسّسات الرسمية. وتأسّست بفعل ذلك شراكة بين مكوّنات هذه النخبة في الجانب الأهلي وبين مكوّناتها في الجانب الرسمي. وخلال المرحلة الانتقالية، تعمّق تفاعل هذه النخبة مع المجتمع الدولي، فنشطت في العمل التنموي وبَنَت شراكات مع المنظّمات والهيئات الخارجيّة بهدف تقديم المساعدة للفئات المهمّشة. وترافق ذلك المسعى مع نموّ المجتمع المدني نموّاً كبيراً للغاية. ومن أهمّ الإنجازات التي حقّقتها هذه النخبة الشبابيّة ترسيخ المقاربة بين المستويات المجتمعية من القاعدة إلى النخب وصولاً إلى المستويات القيادية وخلق قنوات حوارية وتواصل في ما بين هذه المستويات، ومواجهة السلطة الأبويّة مواجهةً فاعلة.

باء- المرأة

خلال فترة 1950-1960، بذلت السلطات الرسميّة جهوداً واسعةً لتعزيز وضع المرأة وتمكينها، ودشّنت حركة تشريعيّة رسمية توخّت تمكين الأمّة بشكل عام، والنساء بشكل خاصّ. وصدرت أيضاً حزمة من التشريعات التي أتاحت للنساء المشاركة في مؤسّسات الدولة. إلا أنّ هذه القوانين كانت عرضةً للكثير من التذبذب والتمييز. على صعيد قانون علاقات العمل الصادر في عام 2010، فإنّه ينصّ على ألّا يكون هناك تمييز في الأجور على أساس الجنس وأنّه «لا ينبغي تمييز الرجال عن النساء في العمل وفي الأجور المتساوية القيمة، إلا أن الواقع المجتمعي يفرض أحياناً نوعاً من التمييز بين المرأة والرجل في أنواع العمل والأجور» (الإسكوا وآخرون، 2018).

وتشكّل النساء في ليبيا 46.5 في المائة من عدد السكان، ولكنّ توظيفهنّ في مختلف القطاع لا يعكس هذه النسبة، وخصوصاً أنّ حالة انعدام الأمن واستمرار النزاع أثّرت بشكل سلبيّ على إشراك النساء في الاقتصاد. ووفقاً لبيانات منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2016، فقد بلغت نسبة البطالة بين الإناث الشابات في ليبيا 69.2 في المائة. وتشير المصادر والدراسات المتوفّرة اليوم إلى أنّ معدّل توظيف النساء يصل إلى 26.3 في المائة فقط من إجمالي التوظيفات، وأنّ نسبة مشاركة المرأة العاملة الليبية لا تتعدّى الـ 50 في المائة إلّا في المهن العلميّة (بوقعيقيص وتنتوش 2017) أمّا بالنسبة إلى المهن الأخرى، بما في ذلك الإدارة والزراعة والخدمات والتصنيع والتجارة، فتتراوح نسبة تمثيل النساء في القوى العاملة بين 3.5 في المائة و21 في المائة (بوقعيقيص وتنتوش 2017). كذلك الأمر في قطاع الأعمال، فقد واجهت النساء تحدّياً في الوصول إلى التمويل وإدارة الأعمال الخاصة، ولم يتحقّق سوى تقدم ضئيل في تعزيز الوصول المتكافئ إلى الموارد بين الجنسين. ويُعزى ذلك إلى التقاليد الاجتماعية في ما يخصّ الوصول إلى التمويل وملكية الأراضي.

وكما هي حال جميع النزاعات، فقد كان مستوى تعرّض النساء والفتيات للعنف والأضرار وآثار الصراعات أكبر بكثير من الرجال. ومع أنّ هذا يستلزم جعلَ البيئة التشريعية بيئةً آمنةً توفّرُ للنساء الحماية والوقاية، فقد ظلّت البيئة التشريعيّة غير متكاملة، وذلك نتيجة التقاعس والإهمال. لذلك استمرت ظاهرة العنف ضد النساء بصورها المختلفة خلال المرحلة الانتقالية، وتفاقمت الانتهاكات المتصلة بها، وعجزت حركة التشريعات عن توفير الحدّ الأدنى من الحماية والوقاية للنساء.

ولكن، شهدت المرحلة الانتقالية أيضاً مأسسةً جديدةً لمشاركة المرأة وتمكينها ودمج منظور النوع الاجتماعي، وهو ما أصبح جزءاً من الأجندة الوطنية العامّة. كما ونشأت نخبة من النساء والشابات وفرضت نفسها على المشهد. وركزت هذه النخبة على مجموعة من القضايا، أهمها قضية مواجهة وإنهاء العنف ضد المرأة، والمساواة بين الجنسين، وتعميم منظور النوع الاجتماعي، ومأسَسة مشاركة النساء وجهود تمكينهنّ، وتصحيح التصوّرات الاجتماعية السلبية حول المرأة. وإلى جانب المجتمع المدني، تأسّست مئات المنصّات التي ركّزت على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وتوطين أجندة المرأة والأمن والسلام. وقد تنوّعت نشاطات هذه الحركات وشملت حملات توعية، وورشات بناء قدرات، وجلسات تبادل خبرات حول بناء السلام والوساطة والأمن الإنساني.

أولاً- المنهجية المتّبعة

قام فريق الإسكوا، على مدى سنة كاملة، بإعداد دراسات تمهيدية لتحديد وتحليل التحديات أمام الواقع الليبي، واستندَ في ذلك إلى بيانات رسمية صادرة عن جهات حكومية. ومن ثم اقترح الفريق البحثيّ آليات إصلاحية متعلّقة بدور الدولة في إطلاق عمليّة التعافي الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية المستدامة، وعرض الاقتراحات على 88 خبيراً ليبيّاً لتقييمها واقتراح إضافات وإيضاحات مناسبة تستفيد من أفضل التجارب العالميّة السابقة.
ثم حدد بعض المواضيع ذات الأولوية، خاصة ما يتعلّق بمفهوم رأس المال البشريّ في ليبيا وما يتّصل به من رؤى وأفكار وسياسات، بالإضافة إلى قضايا تمكين المرأة ودمج المسلّحين في المجتمع مرّة جديدة، لا سيّما الشباب منهم. وطرح هذه الاقتراحات لحوار مجتمعي واسع شمل فئات مجتمعية مختلفة، منها: موظفو القطاعين العام والخاص، وذوو الإعاقة، وممثّلون عن كلّ المناطق الجغرافية الليبيّة.

وامتدّ الحوار على مدى ثماني حلقات نقاشية أسهم فيها 262 مشاركاً ليبيّاً، وتم استلام أكثر من 857 مساهمة مكتوبة. وأفضت هذه الجهود جميعها إلى توصيات وأولويات مهمّة لإعداد رؤية مستقبلية وطنية وموحّدة. ثم جُمعت كل البيانات المحصلة السابقة وأعيدت صياغتها وطرحها في جلسة تحقُّق شارك فيها 81 مواطناً من خلفيات وفئات مختلفة.

استُخدِم المنهج التاريخي في استعراض تاريخ الأدبيّات التي تناولت مفهوم رأس المال البشري في ليبيا. كذلك اعتُمِد المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع رأس المال البشري في ليبيا والمعوّقات أمام تطوّره والسُبُل المساعِدة على تفعيله. وتمّ اللجوء أيضاً إلى المنهج الاستقرائي للتحليل والانتقال من الجزء إلى الكلّ.

ثانياً- الخيارات والسياسات المقترحة

ألف- السياسة الاقتصادية

ظلّ اقتصاد ليبيا اقتصاداً غير متنوّع يعتمد على النفط كمورد رئيسيّ يستند إليه الناتج المحلّي الإجمالي، وهو ما أدّى إلى ضيق الخيارات المتاحة أمام الشباب وقوى العمل، وساهم في تقليص التنوّع في رأس المال البشري. ومع اكتشاف النفط في نهاية الخمسينيات، أصبحت ليبيا بلداً مصدّراً للنفط، وانتهجت الدولة سياسة الأولوية للبحث والتطوير والتعلم خاصة في بناء القدرات وتعزيز المهارات ونقل المعرفة الفنّية. وفي غضون سنوات، أصبحت مدن ليبيا مراكز إشعاع ثقافي وعلمي في المنطقة العربية. بُذلت جهود لتنويع الاقتصاد من خلال تعزيز نشاطات اقتصادية أخرى، مثل الصيد والزراعة والإنتاج الحيواني. وقد خَطَت البلاد خطوات واسعة باتجاه تنويع الاقتصاد، لكنّ هذه الخطوات لم تصل إلى المستوى الذي يسمح لهذه النشاطات بأن تُسهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي. وقد واجه رأس المال البشري مصاعب جسيمة بسبب العزلة غير الحميدة التي عاشها المجتمع نتيجة الحصار الذي فُرِضَ على البلاد خلال الفترة 1992-1998، والذي كان من نتائجه عدم التفاعل مع المجتمع

الدولي. وتُعدُّ المشارَكة وفتح المجال العامّ والتفاعل مع الخارج الأساس الذي يتيح لرأس المال البشري التحرّك بديناميكية. وفي هذه الفترة، ركّزت السلطة الرسميّة على نشاط الطاقة بينما تراجعت النشاطات الاقتصادية الأخرى.

باء- القطاع الخاص والقطاع العام

واجه القطاع الخاص معضلات مستمرّةً حالت دون نموّه. وقد تآكل النشاط الاقتصادي المجتمعي غير الرسمي بسبب عدم النجاح في مواجهة تحدّيات التحديث، ومن ثمّ بسبب سياسات الاستعمار وضرب الاقتصاد الليبي. ومع بروز مفهوم القطاع العام والقطاع الخاص الذي يعكس التقسيم المفهومي الحديث للنشاط الاقتصادي، استخدمت السلطات الرسمية (الدولة) تشريعات العمل والتعيينات في القطاع العام كوسيلة لتمكين الأمّة الليبية، ولتمتين روابط المجتمع بالدولة. وسعت الدولة إلى ملء الفراغ الواسع في التعيينات في القطاع الخاصّ والناتج عن تدهور الإطار الاقتصادي غير الرسمي الموروث من الحقب السابقة، إضافةً إلى ضعف القطاع الخاص الوليد (ولم يجرِ حلّ هذه المشكلة بشكل كامل). وعلى ضوء هذه التطوّرات، فقد استأثرت السلطة الرسمية (الدولة) بمهام التوظيف، وصارت ربّ العمل الأساسي للغالبية الكاسحة من المواطنين. ولم تصدر تشريعات تسهم في تطوير الإطار الاقتصادي غير الرسمي الموروث أو جعل القطاع الخاص الجديد شريكاً حقيقيّاً في النشاط الاقتصادي. كما لم تصدر تشريعات تحفّز مشاركة المرأة في القطاع الخاص الوليد على نحو يتناسب مع مشاركتها في القطاع العام.

جيم- معالجة الهجرة

خلال السنوات المنصرمة، أصبحت طريق وسط البحر المتوسّط قناة الهجرة الرئيسة من أفريقيا إلى أوروبا، وأصبحت ليبيا نقطة الانطلاق الرئيسة لموجات الهجرة. في عام 2011، قدّرت المنظّمة الدولية للهجرة العدد الإجمالي للرعايا الأجانب الذين يعيشون في ليبيا بنحو 2.5 مليون، وأحصت المنظّمة كذلك مغادرة 768.372 من المهاجرين نتيجة أعمال الحرب في ليبيا خلال أزمة عام 2011. وثمّة الآن حوالي 800 ألف مهاجر على الأراضي الليبية يستفيدون من خدمات العلاج المجّانية ويتمتّعون بمزايا دعم الوقود والمحروقات ويستحوذون على الأعمال في القطاع الخاصّ غير الرسمي من دون دفع أي رسوم أو ضرائب للدولة. يرسّخ استمرار تدفّق المهاجرين أعمال التهريب والجريمة، ويوثّق علاقات الجماعات المهاجرة مع الفئات المجتمعية الأخرى، ويورّط المواطنين في تقديم الخدمات غير القانونيّة لها. كما يؤدي ذلك إلى شيوع الجريمة وتقبُّلها وانتشارها في المجتمع. لقد أثّرت الأعداد المتزايدة من المهاجرين على قدرة العاملين الليبيّين على الحصول على وظائف مناسبة، كما أنّ عدم تمكّن المهاجرين من الوصول إلى وجهتهم الأوروبية يجعلهم يحاولون البقاء في ليبيا، ومن ثمّ سيشكّلون تغييراً ديمغرافيّاً ويصبح لزاماً منحهم حقوق المواطنة والجنسية.

دال- التعليم والتدريب

يواجه نظام التعليم في ليبيا مشكلةً في الأداء وفي القدرة على إعداد الخريجين لأسواق العمل المحلية والدولية. في ما يخصّ التعليم العالي، ثمّة 17 جامعة مرخّصة، وأكثر من 100 مؤسّسة فنية ومهنية تعمل في ليبيا. إلا أنّه يؤخذ على هذه الجامعات والمؤسّسات ضعفها في مجال برامج التحصيل وعدم مواكبتها للتطوّرات العلميّة والتقنيّة. أمّا بالنسبة إلى المعاهد ومراكز التدريب، فقد أنشأت ليبيا معهد التدريب التقني والمهني (TVET)، وكان من المفترض أن يقوم بتدريب وإعداد العمال الليبيين لتلبية الطلب في السوق. غير أنّ التدريب الفني والمهني الحالي يتمّ في عزلة نسبيّة عن سوق العمل، ممّا يخلق فجوةً بين العمّال المَهَرَة وغير المَهَرَة. ويواجه القطاع الخاص صعوبات في الحصول على العمّال المهرة من السوق الليبية، حيث إنّ الموظفين الليبيين دائمو الشكوى من العمل، وغالباً ما تظهر مشاكل من قبيل انخفاض المسؤولية. كلّ هذه المشكلات أدت إلى حالة من عدم التوافق بين النظام التعليمي والطلب في السوق، ممّا خلق بدوره فرصةً للعُمّال الأجانب لملء هذا الفراغ (Abuhadra and Ajaali, 2014).

هاء- التوظيف والبطالة

تُسجِّل ليبيا أحد أعلى معدّلات البطالة في العالم، وخاصّة إذا ما تم مقارنة ذلك بمعدّلات ارتفاع نسبة التوظيف. في عام 2012، بلغت نسبة البطالة في ليبيا 19 في المائة، وبقيت هذه النسبة عند هذا الحدّ إلى عام 2019، حيث بلغت 17.3 في المائة، ومن المتوقع أن تبقى عند المعدّل نفسه تقريباً في المستقبل القريب. وفي ما يخصّ فئة الشباب، وصلت نسبة البطالة بينهم إلى 47.7 في المائة في عام 2015 (BTI, 2018; Trading Economics, 2021).

في ما يخصّ التوظيف في القطاع العام، فإنّ هذا الأخير يواصل جذب الباحثين عن العمل، حيث توظّف الحكومة ما يصل إلى 85 في المائة من جميع الليبيّين في سوق العمل والبالغ عددهم 1.8 مليون عامل. وأظهرت إحصائيات وزارة المالية في أيار/مايو 2013 أنّ الحكومة دفعت رواتب 1.486 مليون موظّف عامّ في نيسان/أبريل 2013. وفي عام 2017 بلغ إجمالي عدد موظّفي القطاع العام 1.569 مليون موظف، وذلك طبقاً لبيانات تقرير ديوان المحاسبة من العام نفسه.

يتأثّر القطاع العام بشكل كبير بالعمالة غير الموجودة فعليّاً (وهو ما تبرزه ظاهرة «الأشباح» أو الموظّفون الوهميّون، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الازدواجية في التوظيف)، حيث يتم دفع الرواتب لموظّفين لا يلتحقون بالعمل ولا يقدّمون إنتاجية في مكان العمل. ويقدّر مسؤولون حكوميون أنّه ثمّة حوالي 5 مليارات دينار قد تم توفيرها سنويّاً في ميزانية الدولة الليبية كانت تُصرف على رواتب مكرّرة زائفة منذ آذار/مارس 2015، حيث تم تحديد أكثر من 100,000 رقم هوية وطني مكرّر واكتشاف مرتّبات لوظائف مختلفة يشغلها شخص واحد في الوقت نفسه، وتراوح عددها من 2 إلى 8 وظائف. (هيئة الرقابة الإدارية، 2017؛ Abuhadra and Ajaali, 2014).

أمّا في ما يخصّ التوظيف في القطاع الخاص، فتقدِّر بعض التقارير الدولية أن حوالي 4 في المائة من القوى العاملة فقط تعمل في القطاع الخاص، ويصل عدد الموظّفين فيه إلى حوالي 200,000. أمّا العمالة غير الرسمية في ليبيا، فتُقدّر بحوالي 40-60 في المائة من إجمالي العمالة. وتشير تقديرات مؤسّسة التدريب الأوروبية إلى أنّ عدداً يتراوح ما بين 1.2 و1.6 مليون شخص يعملون بشكل غير رسمي في ليبيا، لا سيما في قطاعات الزراعة والبناء والتجارة بالتجزئة. ويجدر بالذكر هنا أنّ العمالة غير الرسمية توفّر للباحث عن دخل سهولة الوصول إلى العمل وتقليل الأوراق والإجراءات. وقد أثرت هذه العمالة سلباً على إيرادات الدولة لأنّ هؤلاء العمّال لا يقومون بالتزاماتهم الضريبيّة تجاه الدولة (African Development Bank 2011; Abuhadra and Ajaali, 2014).

ولا يختلف موظفو القطاع الخاص كثيراً عن موظفي القطاع العام من حيث تدنّي الخبرة وضعف التحصيل وعدم تماشي قدراتهم العلمية مع احتياجات السوق ومتطلّباتها، ممّا انعكس على ضعف المرتّبات والأجور الممنوحة في القطاع الخاص وتفضيل توظيف العمالة الأجنبية وخصوصاً الماهرة منها.

واو- دمج المسلّحين

للنزاع المسلح الدائر في ليبيا تداعيات وخيمة على رأس المال البشري في ما يتعلّق بعملية بناء الأمة وبناء الدولة. فبالنسبة إلى بناء الأمة، أدّى النزاع إلى ترك قطاعات واسعة من الشباب التعليمَ والعملَ المهني للانخراط في العمل المسلّح والقتال لسنوات متواصلة. كما أدّى إلى حدوث انقسام واستقطاب وتجابه وتمزّق في النسيج الاجتماعي بين مكوّنات اجتماعية مختلفة (بما في ذلك الشباب والنساء) على أسس مناطقية وإقليمية (شرق-غرب) وأسس قبلية، وأسس ثقافية/عرقية، وأسس اجتماعية (حضر وبدو).

لذا يجب تضافر الجهود لنزع السلاح من أيدي هؤلاء الشباب وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع. وتُعتبر إعادة الدمج عملية طويلة الأمد هدفها ضمان نزع السلاح الدائم واستمرار السلام. وتشمل جهود إعادة تأهيل المسلّحين وانخراطهم في المجتمع جملةً من الخطوات، أهمّها إصلاح المؤسسات (السجون – المدارس – نُظُم الخدمة الاجتماعية بما في ذلك النُظُم الصحية)، والتدريب على برامج العمل المدني (حقوق الإنسان – بناء السلام – التثقيف الإعلامي)، والتربية الدينيّة السليمة.

زاي- تمكين المرأة

على الرغم من الدور الذي تقوم به المرأة كشريك أساسي في المجتمع، لا يزال هناك نوع من الإقصاء والتهميش للنساء في مرحلة بناء الدولة. فمشاركة المرأة في الحياة السياسية في ليبيا كانت ولا تزال محدودة؛ فعلى سبيل المثل كان عدد النساء الفائزات بمقاعد منتخبة في انتخابات المؤتمر الوطني حوالي 17 في المائة من إجمالي المقاعد، وبلغ تمثيل النساء نسبة 16 في المائة في مجلس النواب، و6 في المائة من حكومة الوفاق الوطني، و1 في المائة فقط من الحكومة الليبية المؤقتة، وذلك رغم استمرار دعوات الأمم المتحدة لاعتماد حصة نسبتها لا تقل عن 30 في المائة لتمثيل المرأة.

إن غياب مبدأ المساواة وعدم وجود آليات تضمن عدم التمييز ضد المرأة خاصة في تقلّد المناصب السياسية وتقييدها بمناصب وحقائب معينة يعتبر من التحديات الواجب معالجتها. ولا يجب إغفال دور الخطاب الديني وتأثيره على الشارع الليبي والذي يترجم أحيانًا في شكل أعمال عنف ضد المرأة (العبيدي، 2013؛ بوقعيقيص وتنتوش، 2017).

تُقدّر العمالة غير الرسمية في ليبيا بحوالي **40-60 في المائة**

ما بين **1.2** و**1.6 مليون شخص** يعملون بشكل غير رسمي في ليبيا

عدد النساء الفائزات بمقاعد منتخبة:
17 في المائة في انتخابات المؤتمر الوطني

16 في المائة في مجلس النواب

6 في المائة من حكومة الوفاق الوطني

1 في المائة من الحكومة الليبية المؤقتة

ثالثاً- المضي قدماً

ألف- في ما يخصّ السياسة الاقتصادية

- تحديد الهوية الاقتصادية المثلى للاقتصاد الليبي وتصميم النموذج الاقتصادي البديل الذي تُبنى عليه السياسات العامة للدولة وتصمم الاستراتيجيات وخطط العمل المناسبة لذلك.
- وضع استراتيجيات لتنويع الاقتصاد المحلي والتركيز على القطاعات التنافسية التي تخلق وظائف جديدة.
- العمل على تقويم وتطوير القطاع الصناعي وإعادة هيكلته، وإشراك القطاع الخاص للمساهمة في ملكية المؤسّسات الصناعيّة وتشغيلها وتقليل دور القطاع العام فيها.
- إعادة هيكلة وتنظيم القطاعات غير النفطية وتنميتها وتنويع الاقتصاد الوطني واستغلال عوائد النفط كمورد لتمويل بناء وتطوير التنوع المنشود.
- تضمين النظام الاقتصادي الجديد آليات تضمن للفئات الفقيرة والمهمّشة الخدمات العامة وكرامة العيش؛ ولا غنى عن إعطاء الأولوية للمجتمعات ذات الدخل المنخفض والمحرومين والشباب والنساء.
- إنشاء مراكز بحثية معنيّة بتحديد المؤشرات والبيانات والمعرفة التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي.
- ضرورة إشراك وتمثيل جميع الفئات السكّانيّة في الأنشطة الاقتصاديّة، بمن فيهم النساء والشباب، في مرحلة تخطيط المشاريع الاقتصاديّة وتنفيذها.

باء- في ما يخصّ القطاعَين العام والخاص

- إعادة النظر في التشريعات والإجراءات الحالية المتعلّقة بالتجارة وأصحاب الأعمال، لا سيّما التشريعات المتعلقة بصغار المستثمرين، حيث إنّ الحاجة إلى تقديم ضمانات للقطاع الخاصّ مهمة جداً فهي تحفّز أصحاب الأعمال على تطوير القطاع. كذلك الأمر بالنسبة إلى التشريعات المتعلّقة بالضرائب وتأسيس الشركات والتي تحتاج إلى مراجعة وتطوير بما يتماشى مع المعايير الدوليّة.
- معالجة تحدّيات التمويل، ومنها ملكية القطاع العام للمصارف التجارية، ومحدودية الخبرة المالية للموظفين العاملين وقلّة الحوافز وضعف المرتّبات في القطاع المصرفي، وصعوبة السماح للمصارف الأجنبية وشركات التمويل بالدخول إلى السوق الليبية، بالإضافة إلى عدم وجود مؤسّسات متخصّصة بدراسة ذمّة المَدين وخلفيّته المالية لعرضها على المقرضين.
- خلق مناطق صناعية ومناطق متخصّصة بالأنشطة المرتبطة بها، كحدائق الأعمال وحاضنات الأعمال. إنّ السماح للقطاع الخاص بإنشاء حاضنات الأعمال والمناطق الصناعية وتشجيع هذه المشاريع سيوفر أماكنَ وفرصَ عمل لصغار أصحاب الأعمال، خاصّة النساء والشباب.
- تقليص تدخّل الدولة في القطاع الخاص، وهو ما يحتّم إلغاء الآليات غير المدروسة للإقراض من المصارف المتخصّصة لفئة دون غيرها والتي غالباً ما يشوبها الفساد والمحسوبية، وتؤدّي بالتالي إلى غياب التنافسية.
- الشفافية ومحاربة الوساطة، حيث يجب أن تتخذ الدولة خطوات صريحة في محاربة الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية لإيجاد فرصة عادلة للجميع.
- العدالة في خلق الفرص والمنافسة بين الشركات العامّة المملوكة للدولة وبين شركات القطاع الخاص. إذ تشكّل الشركات العامّة تحدّياً كبيراً للقطاع الخاص، وذلك لأنّ هذه الشركات المملوكة للدولة الليبية تحظى بدعم مالي لتغطية نفقاتها، بالإضافة إلى إعطائها الأولويّة في فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد وتوريد احتياجاتها، وإعفائها في أغلب الأحيان من الضرائب والرسوم الجمركية.
- دعم بناء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بعيداً عن تدخل مؤسّسات الدولة، وذلك بتوفير البنية التحتية المناسبة لهذه المشاريع، وتوفير آليات ومصادر التمويل، وتفعيل دور ضمان الإقراض مع الحدّ من تدخّلاته في اتخاذ القرارات، وإيجاد حلول للملكيّة العقارية والضمانات للمصارف التجارية.
- تعزيز مبدأ الحق العادل في العمل والتعيينات، وربط العمل في القطاع العام بالإنتاجية، وتعزيز عوامل التحفيز للموظّفين، والحدّ من التعيينات التي تتم بالمحاصصة. ويتم ذلك من خلال تفعيل القوانين وتطبيقها والارتقاء بثقافة سلوك العمل.
- تطوير التشريعات النافذة والمتعلقة بأداء الأعمال (كقانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، والقانون التجاري) بما يضمن الحماية الاجتماعية والمساعدة على تهيئة بيئة عمل ناجعة ومنتجة. ويجدر أن يقترن ذلك بمراجعة التشريعات ذات الصلة بهدف تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره في تفعيل الأنشطة الاقتصادية المتنوّعة، وبوضع سياسات اقتصادية تحدّد المزايا التي تُمنح للقطاع الخاص وتحدّد دور الدولة في التعليم المهني. ويشمل ذلك أيضاً رسم سياسات تحدّد القوانين المعرقلة التي تحتاج إلى تعديل أو إلغاء في إطار فهم القانون المدني العام، وإصدار اللوائح التنفيذية المرتبطة بالقوانين الصادرة (حيث يوجد عدد من اللوائح التنفيذية المتعلقة ببيئة الأعمال لم تصدر منذ عام 2010).

جيم- في ما يخصّ الهجرة

- العمل على توحيد الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتفعيل المواثيق الدولية كأداة لمكافحتها، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

غير الوطنية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقات الثانويّة لمكافحة الهجرة، كاتفاقية قانون البحار والاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار.

- دعم دور المنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ومنع ومكافحة التهريب وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف التي تمر بها موجات الهجرة.
- العمل على تحقيق شراكة مع دول الجوار والأطراف المعنيّة لتمويل وتنفيذ برامج تنموية في دول المنشأ تتعلق بتوفير الرعاية الصحية والتعليم والتدريب وتطوير البنى التحتية وغيرها.
- العمل على تطوير أساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية والاستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب الدول الأخرى.
- العمل على تنفيذ العقوبات والجزاءات المقررة في القانون الليبي والمتعلقة بعقوبات المهاجر غير الشرعي، وكذلك عقوبات تشغيل المهاجر غير الشرعي، وعقوبة ارتكاب أحد الأفعال المعتبرة هجرةً غير شرعية، وعقوبات العصابات المنظمة لتهريب المهاجرين، والعمل على مصادرة الأموال المحصلة من الجريمة.
- محاربة الفساد والفاسدين من المسؤولين المشاركين في ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- العمل على تطوير المنظومة الأمنية وحماية الحدود.

دال- في ما يخصّ التعليم والتدريب

- تطوير مخرجات التعليم ومراكز التدريب لتتماشى والمعايير الدولية واحتياجات ومتطلّبات السوق، وذلك لتمكين الخرّيجين والخرّيجات من العمل في القطاع الخاص والشركات الأجنبية ورفع قدرة موظفي القطاع العام بصورة إجماليّة.
- إعادة النظر في آليات عمل مراكز التدريب ومخرجاتها، خاصّة وأنّه من المتوقع أن تؤدي مراكز التدريب دوراً مهماً في إعادة تأهيل موظفي القطاع العام وإعادة دمجهم في العمل في القطاع الخاصّ إذا ما تم الاستغناء عنهم في الوظائف الرسميّة.
- تطوير المناهج التعليمية وآليات التدريب، وذلك بالاستعانة بمراكز دولية متخصّصة في تطوير المدرّبين وتحديث المناهج، حيث إنّ الاعتماد على الخبرات المحلية وحدها لن يمكّن القطاع التربويّ من التطوّر، كما أنّه سيحدّ من القدرة على نقل المعرفة.
- العمل على تفعيل الدعم الخارجي لمؤسّسات التعليم والتدريب، وذلك بالاستفادة من تجارب مراكز تدريب وجامعات دوليّة، وعقد الشراكات الدولية والتوأمة مع مؤسّسات ومراكز بحثية مرموقة.
- التركيز على البحث والتطوير العلمي واستمرار ملاءمة مخرجات التعليم مع احتياجات السوق، لضمان استمرارية التطوير وتوفير احتياجات السوق من العمالة الماهرة.

هاء- في ما يخصّ البطالة

- وضع خطط عمل مناسبة لتخفيض العمالة في القطاع العام وتوفير فرص عمل بديلة في القطاع الخاص.
- الدفع نحو تنويع الاقتصاد ودعم بناء الاقتصاد الخاصّ، لا سيّما المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وفتح الفرص الاستثمارية التي من المتوقّع أن تخلق فرص عمل يمكن أن تستوعب المستغنى عنهم من فائض التوظيف في القطاع العام.
- توفير آليات حماية اجتماعية حقيقية قادرة على حماية العامل في القطاعين العام والخاص، مثل التأمين الصحي والضمان الاجتماعي. إنّ تعزيز المؤسّسات ذات الصلة بالعمل يزيد قابلية التوظيف والحماية الاجتماعية، ويُعدُّ هذا من أهمّ أهداف الحوار الاجتماعي الحالي بين المكوّنات المختلفة في ليبيا.

- التخطيط لإنعاش الاقتصاد المحلي وتحفيز فرص العمل وزيادة الإنتاج من خلال تنمية قدرات الحكومات المحلية ومقدّمي خدمات الأعمال التجارية والجمعيات الأخرى.
- استحداث فرص عمل مستدامة تؤمّن عملاً كريماً وعيشاً لائقاً للجميع. ويحصل ذلك من خلال دعم وتطوير سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات المالية، وسياسات سوق العمل النشطة، وقانون العمل، وسياسات الاستثمار، ودعم السياسات القطاعية المولّدة للعمالة. كما يجب إعادة تعريف دور الدولة في القطاع الاقتصادي.
- اعتماد الإعفاءات الضريبية للمشاريع الكبرى في مرحلة الإعمار في حال ربطت أعمالها بالمشاريع الصغرى والمتوسطة، وإعطاء إعفاءات لبناء المستشفيات والمدارس.
- توفير التمويل اللازم لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسّطة الحجم.
- التركيز على العمل الفني والحرفي، وذلك عن طريق إصلاح منظومة العمل الحرفي واليدوي. ويستدعي هذا أيضاً إعداد دراسات عن عدد المصانع والمعاهد الفنية والحرفية وإمكانيّة تطويرها لتتماشى والمتغيرات التكنولوجية ومتطلّبات السوق. كما يستدعي توعيةً بأهمية العمل الحرفي، وتدعيم المعاهد الفنية المتوسطة والعليا وتطويرها.
- العمل على تحسين مخرجات التعليم وإعادة هيكلته، والتوجه نحو التعليم الفني.

واو- في ما يخصّ دمج المسلّحين

- إعداد رؤية موحّدة وكاملة لعمليّة الدمج على أن تكون قائمةً على تصوّر اقتصادي اجتماعي متكامل.
- تجهيز منهجية مناسبة لكيفية جمع المعلومات والبيانات والإحصائيات من أرض الواقع.
- خلق إرادة سياسية حقيقيّة للتعامل مع ملف الشباب المسلّح.
- العمل على إعادة التأهيل النفسي للشباب المحاربين والمسلّحين قبل دمجهم.
- العمل على تجفيف منابع الدعم والتمويل التي تستند إليها التنظيمات المسلّحة.
- يجب أن تشمل عمليّة الدمج كلّ فئات وشرائح المجتمع (المسلّحين، النازحين، النساء، ذوي الإعاقة، العائدين).
- يجب أن تستند عمليّة دمج الشباب المسلح وتمكين النساء إلى المقاربة الاجتماعية.
- تنمية وتعزيز مصادر رأس المال البشري المتمثّلة في النقابات والأندية الثقافية والرياضية والاتّحادات الطلابية ومنظّمات المجتمع المدني.
- العمل على إشراك المجتمع الدولي في عملية دمج المسلحين. ويتحقّق ذلك من خلال تبنّي مقاربة كلّية ذات أبعاد مختلفة؛ فثمّة البُعد الأمني المتمثّل في وجوب منع تدفق السلاح غير الشرعي، وإصلاح المؤسسة الأمنية، وإعادة بنائها من منظور حقوقي تنموي يتبنّى نهج النوع الاجتماعي. وثمّة أيضاً بُعد اقتصادي-اجتماعي يتمثّل في دعم برامج تأهيل الشباب وإيجاد فرص عمل لهم.
- العمل على تذويب الأفكار المتطرّفة والعنيفة في إطار ثقافة التسامح، واستعادة الثقة كأساس لتقبُّل الآخر والحوار معه.
- العمل على تعزيز المساندة المالية الهادفة إلى تأسيس مشاريع اقتصاديّة صغرى، خاصة لأولئك الذين تسبّبت الحرب في إصابتهم بإعاقات جسدية مستديمة.
- إنشاء مؤسسات مهنية تدريبية وتأهيليّة واجتماعية يشارك فيها الشباب المندمجون.

زاي- في ما يخصّ تمكين المرأة

- مراجعة التشريعات النافذة المتعلقة بالقيام بالأعمال وتطويرها خاصة في ما يتعلّق بإجازة الوضع وفترة الرضاعة وغيرها.
- وضع آليات لمعالجة نسبة البطالة المرتفعة عند المرأة وخلق فرص عمل للنساء في القطاع الخاص.
- وضع آليات لتمكين المرأة في المناصب القيادية والسياسية للدولة.
- العمل على تطوير كفاءة وقدرة المرأة في تنفيذ الأعمال.
- توفير الحماية الأمنية والاجتماعية في بيئة العمل حتى تتمكّن المرأة من المشاركة في العمل وتنفيذ ما يلزم من دون الخوف من الابتزاز أو التعرّض للخطف أو غيره من أعمال العنف.

رابعاً- خلاصة

لتمكين المرأة والشباب والعمل على تطوير رأس المال البشري يجب معالجة عدة تحديات، منها العمل على تنويع الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل لضمان خلق فرص عمل مستدامة، وتطوير المناهج التعليمية، وتطوير مراكز التدريب المهني لتواكب سوق العمل وتمكّن الباحثين عن عمل من الحصول على الفرص العادلة. وتعتبر معالجة البطالة والتوظيف الزائد عن الحاجة في القطاع العام من أكبر التحدّيات أيضاً، ولكن يمكن علاجها بخلق فرص عمل جديدة وتشجيع المصارف والجهات التمويلية على تمويل مشاريع صغيرة ومتوسّطة الحجم. أما دمج المسلحين من الشباب في المجتمع، فهو من الأمور ذات الأهمية البالغة لضمان عدم انخراطهم في تشكيلات مسلحة واستخدام القدرة الشبابية لتطوير الاقتصاد وبناء السلم المجتمعي. ولذلك يجب وضع استراتيجية متكاملة وخلق آليات وفرص توظيف وعمل لهؤلاء الشباب لضمان اندماجهم في المجتمع اندماجاً صحيّاً وسليماً.

لائحة بالمنشورات الصادرة عن مشروع ليبيا

Document Number	Title	العنوان
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Economy Part I of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.2	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Society Part II of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.1	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of Governance and Institutions in Libya Part III of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.8	The economic cost of the Libyan conflict	الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.5	Economic cost of the Libyan conflict Executive Summary	الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا ملخص تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2	Benefits of Peace in Libya :Neighbouring Countries and Beyond	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2/ SUMMARY	Benefits of Peace in Libya :Neighbouring Countries and Beyond Executive Summary	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم ملخص تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/TP.1	Vision for Libya: towards prosperity, justice and strong State institutions	رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.1	Towards an inclusive national identity in light of a just citizenship State	نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.2	Social protection system	منظومة الحماية الاجتماعية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.3	Human capital, youth and women empowerment, and the integration of militant forces	رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلّحين
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.4	The role of the State in sustainable economic development and the strategic positioning of Libya in the global economy	دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.5	Strengthening the State authority and the rule of law through a fair and independent justice system, and human security based on human rights and the principles of comprehensive justice	تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا: دور مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الشاملة في إرساء منظومة مجتمعيّة عادلة، وقضاء نزيه ومستقلّ، وأمن إنسانيّ مستدام
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.6	Restoring trust and reconciliations to establish a national charter	ترميم الثقة والمصالحات: الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.7	Building a State of institutions, regional integration and international cooperation	بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.8	Mechanisms for economic reform and recovery	آليّات الإصلاح والتعافي الاقتصادي

المصادر

الإسكوا وآخرون (2018). العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، تحليل إقليمي للتقدم المُحرز والتحديات القائمة في منطقة الدول العربية. https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/gender-justice-law-assessment-arab-states-arabic.pdf

بوقعيقيص، هالة ومحمد تنتوش (2017). المرأة في سوق العمل الليبي: واقع وتحديات. مركز جسور للدراسات والتنمية ومؤسسة فريدريش ايبرت. http://jusoor.ly/wp-content/uploads/2017/12/Women-in-Libyan-Workforce-.pdf

العبيدي، آمال (2013). المرأة في العالم العربي وتحديات الإسلام السياسي، مركز المسار للدراسات والبحوث، الكتاب السادس والسبعون.

عويدات، مروة وآخرون (2018). ظاهرة الهجرة الغير شرعية وسبل مكافحتها، جامعة قاريونس.

لنقي، الزهراء (2019). معركة استعادة المؤسسية في ليبيا. فصل في ديمقراطية ضلت طريقها. مركز القاهرة لحقوق الإنسان، لنقي، الزهراء وآخرون، ص. 23-57. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. https://bit.ly/3jsP3Xr

_____ (2020). أنماط واتجاهات انتهاكات حقوق المرأة في ليبيا ومجال حركة التشريعات والسياسات ذات الصلة. مركز مدافع. تحت الطبع.

ليبيا، هيئة الرقابة الإدارية (2017). التقرير السنوي للعام 2017م. http://www.aca.gov.ly/attachments/article/307/report2017.pdf

Abuhadra, Dia S., and Tawfik T. Ajaali (2014). Labour Market and Employment Policy in Libya. European Training Foundation (ETF). https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/m/01BE9A2F283BC6B2C1257D1E0041161A_Employment%20policies_Libya.pdf.

African Development Bank (2011). Libya: Post-War Challenges. Economic Brief. https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Brocure%20Anglais%20Lybie_North%20Africa%20Quaterly%20Analytical.pdf.

Bertelsmann Stiftung (BTI) (2018). Country Report – Libya. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung. https://www.ecoi.net/en/file/local/1427456/488315_en.pdf.

Trading Economics (2021). Libya Unemployment Rate. https://tradingeconomics.com/libya/unemployment-rate

E/ESCWA/CL6.GCP/2021/POLICY BRIEF.3

21-00129

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.